عملنا – أنه بدون هذا الإطار النظري المتكامل لا يمكن صناعة تأويل متين للتراث النحوي وتوضيح علاقته باللسانيات وبالتالي علاقتنا به.

وقد اقتضى منا نقدهم والسعي إلى تجاوز الغاية التي بلغوها أن نفصل في النظرية العلمية عموما وفي النظرية اللغوية بصفة خاصة بين مفهومين أساسيين:

– الفرضيات العامة.

– المنوالات.

وهو فصل معهود في فلسفة العلوم (épistémologie) والمنطق والعلوم الصحيحة. ويمكّن اعتماده من إدراك دقيق لما يميّز التفكير العلمي الحديث من الممارسة العلمية التي سبقته. ولما كانت اللسانيات أحد العلوم الحديثة فإنه يسمح بتحديد ما يميّز اللسانيات من التفكير اللغوي القديم، وفهم تطوّر هذا العلم، وإنارة الجدل بين أصحابه في ما يتعلق بضبط منعرجاته الحاسمة.

إلاّ أن أهمّ ما في هذه الثنائية في ما يتعلق بموضوع بحثنا – أنها تيسّر تحديد ما نريد دراسته من التراث النحوي تحديدا دقيقا. وقد مكّنتنا من توضيح القضية التي طرحها اللغويون العرب المحدثون عند نقدهم للتراث النحوي، وتقديم الإجابة التي راموها وأخطؤوها لافتقارهم للأدوات النظرية التي تمكّنهم من ذلك.

ونحن نزعم أن السؤال التالي يمثل الصياغة الدقيقة لهواجسهم عندما راموا إصلاح النحو وتيسيره: ما هي قيمة المنوال النحوي العربي باعتباره جملة من القواعد الصرفية والإعرابية بالنظر إلى ما جدّدت فيه اللسانيات في وصف الألسنة البشرية؟.

ولما كانت اللغة تشتمل على نوعين من الوحدات:

هما الأصوات من جهة والوحدات الدّالة من جهة ثانية، ولما كانت دراسة الأصوات في العربية لا تثير إشكالا كبيرا بين المحدثين قلنا إن الوحدات الدالة هي